عدنان المتفوق
دكتور في الحقوق
الكاتب العام لنادي قضاة المغرب

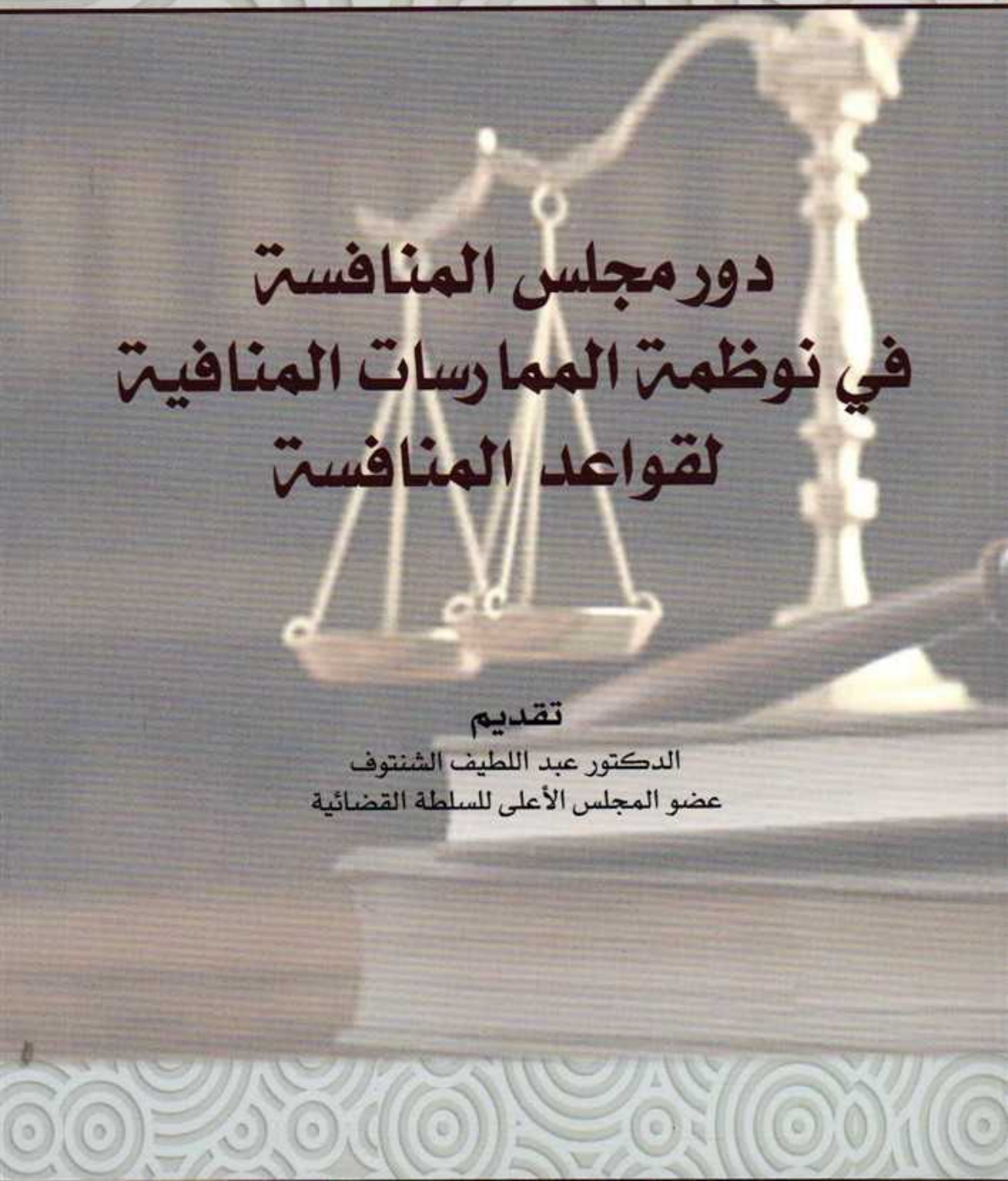

دور مجلس المنافسة في نوظمة الممارسات المنافية لقواعد المنافسة

تقديم
الدكتور عبد اللطيف الشنتوف
عضو المجلس الأعلى للسلطة القضائية

الفهرس

تقديم 5

مقدمة 7

القسم الأول : الإطار التنظيمي والضوابط القانونية المؤطرة لعمل مجلس المنافسة 27

الفصل الأول : مكانة مجلس المنافسة داخل هيئات الحكامة الجيدة والتقنين 29

المبحث الأول : ماهية قانون المنافسة ونطاق تطبيقه 30

المطلب الأول : التعريف بقانون المنافسة 31

الفرع الأول : على المستوى الدولي 32

الفرع الثاني : على المستوى الداخلي 34

المطلب الثاني : نطاق تطبيق قانون المنافسة 36

الفرع الأول : من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي 37

الفرع الثاني : من حيث النطاق الجغرافي 38

المطلب الثالث : محل تطبيق قانون المنافسة 39

الفرع الأول : مفهوم السوق 39

الفرع الثاني : مفهوم المقاولة 42

المبحث الثاني : ظهور وتطور مجلس المنافسة 46

المطلب الأول : البعد الدولي لظهور مجلس المنافسة 46
الفرع الأول : الاتجاه الأنجلوساكسوني 47
الفرع الثاني : الاتجاه اللاتيني 49
المطلب الثاني : البعد الوطني لظهور مجلس المنافسة 52
الفرع الأول : خوصصة بعض المرافق العمومية 52
الفرع الثاني: تكريس مبدأ حرية الأسعار والمنافسة داخل السوق 57
المبحث الثالث : خصوصية مجلس المنافسة كهيئة من هيئات الحكامة الجيدة
والتقنين 60
المطلب الأول : التكريس التشريعي لمجلس المنافسة 60
الفرع الأول : على مستوى الدستور 60
الفرع الثاني : على مستوى القوانين التنظيمية 62
المطلب الثاني : البعد الأخلاقي لإحداث مجلس المنافسة 63
الفرع الأول : تخليق المنافسة داخل السوق الاقتصادية 64
الفرع الثاني : مناهضة ظاهرة الهيمنة التعسفية 68
الفرع الثالث: تكريس مبادئ التخليق والالتزام بالشفافية في عمل المقاولات 71
المطلب الثالث : الدور التصالحي لمجلس المنافسة 76
الفرع الأول : إقرار المساطر التفاوضية لمجلس المنافسة 77
أولا: مسطرة الإعفاء 78
ثانيا: مسطرة الالتزامات 83

ثالثا: مسطرة عدم التعرض على صحة المؤاخذات..... 86
الفرع الثاني : إقرار مسطرة صلح شبه اختيارية تحت وصاية السلطة الحكومية المختصة..... 87
أولا: صلاحية السلطة الحكومية في اقتراح مسطرة صلح اختيارية..... 88
ثانيا: البت في مسطرة الصلح..... 90
المبحث الرابع : استقلالية مجلس المنافسة في ممارسة مهامه..... 93
المطلب الأول : ملامح استقلالية مجلس المنافسة في ممارسة الرقابة..... 94
الفرع الأول : استقلالية مجلس المنافسة تجاه الحكومة..... 95
الفرع الثاني : استقلالية مجلس المنافسة اتجاه باقي هيئات الحكامة الجيدة والتقنين..... 98
الفرع الثالث : استقلالية مجلس المنافسة اتجاه السلطة القضائية..... 100
المطلب الثاني : اعتماد مجلس المنافسة لمبادئ الحكامة في ممارسته للرقابة داخل السوق الاقتصادية..... 102
الفرع الأول : بعض مبادئ الحكامة المستقاة من المرجعية الدولية..... 103
أولا: المسؤولية والمحاسبة..... 103
ثانيا: الشفافية ونشر المعلومة..... 104
الفرع الثاني : مبادئ الحكامة المستقاة من صلب القانونين التنظيميين 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة و20.13 المتعلق بمجلس المنافسة..... 107
أولا: نشر تقارير المراقبة..... 107
ثانيا: ترسيخ الأخلاقيات والقيم المهنية..... 108

المطلب الثالث: الطبيعة القانونية لمجلس المنافسة 109
الفرع الأول : الاتجاه الفقهي المتأثر بالقانون الإداري 110
الفرع الثاني: الاتجاه الحديث المتأثر بقانون المنافسة 113
الفصل الثاني : مجلس المنافسة ومختلف الهيئات المتدخلة في نزاعات المنافسة 117
المبحث الأول : ضرورة حل إشكالية تنازع الاختصاص بين مختلف الهيئات المتدخلة في نزاعات المنافسة 119
المطلب الأول : إشكالية تنازع الاختصاص بين هيئات النوظمة القطاعية ومجلس المنافسة 119
الفرع الأول : تجليات تنازع الاختصاص بين هيئات النوظمة القطاعية ومجلس المنافسة 120
أولا: تنازع الاختصاص بين الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات ومجلس المنافسة 121
ثانيا: تنازع الاختصاص بين الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري ومجلس المنافسة 127
ثالثا: تنازع الاختصاص بين الهيئة المغربية لسوق الرساميل ومجلس المنافسة 128
الفرع الثاني : الطبيعة القانونية للقرارات الصادرة عن هيئات الحكامة الجيدة والتقنين 129
أولا: الطابع الإداري للقرارات 129
ثانيا: الطابع شبه قضائي للقرارات 130
المطلب الثاني : حل تداخل الاختصاص بين مجلس المنافسة ومختلف هيئات النوظمة القطاعية 131

الفرع الأول : آليات حل تداخل الاختصاص 132
أولا: على مستوى القوانين المقارنة 132
ثانيا: على مستوى التشريع الوطني 133
الفرع الثاني : الجهة المؤهلة للبت في تداخل الاختصاص 135
أولا: السلطة الإدارية المختصة للبت في تداخل الاختصاص 135
ثانيا: السلطة القضائية المختصة للبت في تداخل الاختصاص 139
المطلب الثالث : إشكالية تداخل الاختصاص بين مجلس المنافسة والقضاء 139
الفرع الأول : على مستوى منازعات المنافسة 140
الفرع الثاني : على مستوى إصدار القرارات 143
المبحث الثاني : ضرورة خضوع مجلس المنافسة لرقابة القضاء 146
المطلب الأول : تدخل القضاء في ضبط أعمال مجلس المنافسة 147
الفرع الأول : تدخل القضاء العادي 148
أولا : بطلان الممارسات المنافية لقواعد المنافسة 148
ثانيا: تعويض الأضرار المترتبة عن الممارسات المنافية لقواعد المنافسة 152
الفرع الثاني : جوانب قصور القضاء المدني في منازعات المنافسة 155
أولا : جوانب القصور الذاتية 155
ثانيا: جوانب القصور الموضوعية 159
المطلب الثاني : رقابة القضاء على قرارات مجلس المنافسة 165

الفرع الأول: اختصاص الغرفة الإدارية بمحكمة النقض بالنظر في الطعون ضد قرارات مجلس المنافسة..... 166
أولا: مبررات منح الاختصاص للغرفة الإدارية بمحكمة النقض..... 167
ثانيا: الخصوصيات الإجرائية لتقديم الطعن أمام الغرفة الإدارية بمحكمة النقض..... 170
الفرع الثاني: اختصاص محكمة الاستئناف بالرباط بالنظر في الطعون ضد قرارات مجلس المنافسة..... 174
أولا: مبررات منح الاختصاص لمحكمة الاستئناف بالرباط..... 174
ثانيا: السلطات المخولة لمحكمة الاستئناف بالرباط..... 177
القسم الثاني: مدى فعالية مجلس المنافسة في ضبط ونوظمة الممارسات المنافية لقواعد المنافسة..... 187
الفصل الأول: الممارسات المنافية لقواعد المنافسة..... 189
المبحث الأول: ماهية الممارسات المنافية لقواعد المنافسة..... 190
المطلب الأول: تمييز الممارسات المنافية للمنافسة عن بعض المفاهيم المشابهة..... 190
الفرع الأول: المنافسة الحرة والمنافسة غير المشروعة..... 191
أولا: من حيث الأساس القانوني..... 191
ثانيا: من حيث المحل..... 191
ثالثا: من حيث الأثر..... 193
الفرع الثاني: الممارسات المنافية للمنافسة والممارسات المقيدة لها..... 193
المطلب الثاني: تحديد الممارسات المنافية لقواعد لمنافسة..... 194

الفرع الأول: الاتفاق المحظور 195
أولا: العناصر المكونة للاتفاق المحظور 195
ثانيا: مختلف أنواع الاتفاقات المنافية لقواعد المنافسة وأشكالها 204
الفرع الثاني: الممارسات التعسفية 211
أولا: التعسف في وضعية الهيمنة الاقتصادية 211
ثانيا: التعسف في وضعية التبعية الاقتصادية 216
ثالثا: البيع بأسعار منخفضة تعسفيا 222
المبحث الثاني: الاستثناءات الواردة على مبدأ حظر الممارسات المنافية لقواعد المنافسة 231
المطلب الأول: الاستثناءات المنصوص عليها في القانون رقم 104.12 231
الفرع الأول: الاستثناءات الناتجة عن تطبيق نص تشريعي أو تنظيمي متخذ لتطبيقه 232
الفرع الثاني: الممارسات التي من شأنها المساهمة في التقدم الاقتصادي والتقدم التقني 234
المطلب الثاني: الاستثناءات المضمنة في حقل الملكية الفكرية 236
الفرع الأول: التراخيص الناتجة عن الممارسات المنافية في مجال الملكية الفكرية 237
أولا: مفهوم التراخيص 237
ثانيا: أنواع التراخيص 238
الفرع الثاني: القرارات المرتبطة بالتراخيص 240
المبحث الثالث: وسائل إثبات الممارسات المنافية لقواعد المنافسة 242

المطلب الأول: مبدأ حرية الإثبات في النزاعات المرتبطة بالممارسات المنافية للمنافسة..... 242
الفرع الأول: وسائل الإثبات المادية..... 243
أولا: في مجال إثبات الاتفاقات المنافية للمنافسة..... 243
ثانيا: في مجال إثبات التعسف في استغلال وضعية الهيمنة الاقتصادية..... 251
الفرع الثاني : وسائل الإثبات المبنية على القرائن..... 262
أولا: الاعتماد على مجموعة من الدلائل والمؤشرات..... 263
ثانيا: تحليل السوق الاقتصادية..... 269
المطلب الثاني: محدودية مبدأ حرية الإثبات في ضبط الممارسات المنافية لقواعد المنافسة..... 273
الفرع الأول: مبدأ حرية الإثبات وعدم خرق سر الأعمال..... 274
الفرع الثاني: جزاء خرق سر الأعمال..... 277
المطلب الثالث: معايير تقدير استثناء بعض الممارسات المنافية للمنافسة من دائرة المنع..... 279
الفرع الأول: الممارسات الناجمة عن تطبيق نص تشريعي أو تنظيمي..... 279
الفرع الثاني: الممارسات المساهمة في إحراز التقدم الاقتصادي أو التقني..... 282
الفصل الثاني: صلاحيات مجلس المنافسة في ضبط الممارسات المنافية للمنافسة..... 287
المبحث الأول: صلاحيات مجلس المنافسة بين الدور الاستشاري والتقريري..... 288
المطلب الأول: الاستشارة الاختيارية..... 288
الفرع الأول: الاستشارة من طرف اللجان الدائمة للبرلمان والحكومة..... 289

الفرع الثاني: الاستشارة الصادرة عن المحاكم 290
الفرع الثالث: الاستشارة الصادرة عن باقي الهيئات 292
المطلب الثاني: الاستشارة الوجوبية 294
المطلب الثالث: الصلاحيات التقريرية 296
الفرع الأول: محاربة الممارسات المنافية للمنافسة 297
أولا: التحالفات والاتفاقات والاستغلال التعسفي 297
ثانيا: الاستثناءات الواردة على مبدأ حظر الممارسات المنافية للمنافسة 304
الفرع الثاني: مراقبة عمليات التركيز الاقتصادي 308
المبحث الثاني: المسطرة المتبعة أمام مجلس المنافسة 312
المطلب الأول: إحالة الممارسات المنافية للمنافسة على المجلس 313
الفرع الأول: شروط قبول الإحالة 313
أولا: ألا تكون الأفعال أو الممارسات المحالة قد لحقها التقادم 313
ثانيا: أن يكون المجلس مختصا بالنظر في تلك الممارسات 314
ثالثا: الشروط الشكلية للإحالة 315
الفرع الثاني: الآثار المترتبة على الإحالة 317
المطلب الثاني: إجراءات التحقيق في الممارسات المنافية للمنافسة والقرارات الصادرة بشأنها 318
الفرع الأول: مسطرة البحث والتحقيق أمام مجلس المنافسة 319
أولا: الأشخاص المكلفين بمسطرة البحث وضماناتها 320

ثانيا: إجراءات البحث والتحقيق..... 322
الفرع الثاني: مسطرة البت في القضايا المعروضة على مجلس المنافسة 326
أولا: جلسات المجلس 326
ثانيا: قرارات مجلس المنافسة..... 328
خاتمة 335
لائحة المراجع..... 339
الفهرس..... 357

تعتبر المنافسة إحدى أهم أسس النظام الاقتصادي الحر المبني على المبادرة الفردية وحرية التجارة والصناعة، وهي تظل بمثابة المحرك الذي يدفع بعجلة التطور الاقتصادي إلى الأمام، وذلك بفعل التحفيز على العمل أكثر، والتحفيز على تحسين الجودة أكثر، بغية الحصول على ربح أكثر، على اعتبار أن المنافسة هي تلك المناورات في التجارة والصناعة، والمضاربة في الأسعار بقصد تحقيق الربح.

وحتى تكون المنافسة فعلا محركا للتنمية الاقتصادية، ومحفزا على تطوير الأداء الإنتاجي، يجب أن تمارس في حدود إطارها القانوني والمشروع، وفي إطار احترام مبدأ التنافس النزيه، وتكافؤ الفرص، وشفافية العلاقات الاقتصادية، طالما أن المنافسة إذا ما أسيئت ممارستها، فإنها تتحول إلى حالة من الفوضى التي تعيق تحقيق أي تقدم اقتصادي.

وإيمانا منه بالدور الأساسي للبناء القانوني، الحديث في تسهيل الولوج إلى السوق بما يحفظ للنسيج الاقتصادي استمراره، عزز المشرع المغربي قانون حرية الأسعار والمنافسة بمقتضيات جديدة قصد خلق مناخ تنافسي ملائم، قد يستهوي الاستثمارات الأجنبية في تناغم مع المبدأ الدستوري القاضي بكفالة حرية المبادرة وحرية التجارة فيما لا يتخالف مع النظام العام الاقتصادي ويدفع بعجلة التنمية قدما، ويعتبر قانون المنافسة هو الحلقة الأساسية في بنية القانون الاقتصادي، لما يتميز به من اتساع نطاق التطبيق وشمولية التنظيم، فهو يشكل بامتياز حلقة وصل تتخذ تنظيم قواعد المنافسة، وتجريم الممارسات المنافية لها، ويضع حدا لكل ما من شأنه عرقلة المنافسة في سوق معين مشمول بالحماية القانونية.

الكلمات المفاتيح: دور - مجلس المنافسة - نوظمة الممارسات المنافية - قواعد المنافسة - دور مجلس المنافسة في نوظمة الممارسات المنافية لقواعد المنافسة.

مطبعة الأمنية - الرباط 2026

9 789920 252782

150 درهما